

الملك عبد الله : ذهب عهد الاعتماد على الآخرين

□ جدة - فيصل خماش
وأحمد آل عثمان

المشاركين في المؤتمر: «إخواني، لقد ذهب العهد الذي كنا نعتمد فيه على الآخرين اعتماداً كاملاً، ونحن الآن في عهد نعتمد فيه بعد الله على جهودنا وعلى التعاون البناء بيننا» مؤكداً أن «لا عزة لهذه الأمة - بعد الله جل جلاله - إلا بقوتها ولا قوة إلا بنهضتها ولا نهضة إلا بتعاونها. ومن هنا فأني أهاب بكم أن تعملوا لوضع الشعار الذي اخترتموه لهذا اللقاء «شراكة معدنية عربية نحو غد أفضل» في حين التنفيذ. إن الوحدة الاقتصادية لا تقل في أهميتها عن الوحدة السياسية، وإنما لا نفتقر إلى شيء فليبدأ الرجال ولدينا المال، ونستطيع إذا صحت العرائض أن نقيم المشروعات المشتركة، ونبني المناطق الحرة، ونقضي على الإزواجية ليحل محلها التكامل بإذن الله، إذا استطعنا أن نحقق هذا فإننا نستطيع أن نقول إننا خطونا خطوات مهمة نحو الوحدة العربية الاقتصادية التي ستكون راقدة خير ونماء - بإذن الله - لكل

■ أكد خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز، أن «العهد الذي كنا نعتمد فيه على الآخرين قد ذهب، ونحن الآن نعتمد على جهودنا والتعاون البناء في ما بيننا». وقال الملك عبدالله، خلال رعايته «المؤتمر العربي التاسع للثروة المعدنية» الذي عُقد في جدة (غرب السعودية) أمس وحضره ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع والطيران المفتش العام الأمير سلطان بن عبدالعزيز وعدد من كبار المسؤولين: «لقد انعم الله جل جلت قدرته على امتننا بالعديد من الخيرات الكثيرة، ومن أهمها ما أودعه في أرضنا العربية من معادن أصبحت في عصرنا هذا من أهم المواد الخام التي تدبر عجلة الصناعات وتسهم في تحقيق الرخاء، بل إن بعضها أصبح جزءاً أساسياً من حياتنا اليومية».

وأضاف خادم الحرمين مخاطباً

المصدر :

الحياة

التاريخ :

31-10-2006

العدد : 15915

الصفحات :

1

المسلسل :

3

دولة عربية.

وتحدث في المؤتمر وزير البترول والثروة المعدنية رئيس المؤتمر العربي التاسع للثروة المعدنية، المهندس علي النعيمي عن أهمية قطاع التعدين، مشيراً إلى أن وزارته وضعت بالتعاون مع الهيئات والبعثات الجيولوجية والشركات المتخصصة، برامج استقصاء واستكشاف واسعة للمعادن، بهدف الوصول للاحتياطي الفعلي والمحتصل للثروات المعدنية، والعمل على استغلالها بحيث تصبح واحدة من الركائز الواعدة التي تسهم بفاعلية في التنمية الاقتصادية والصناعية والعمرانية، وتسهم، بالتالي، في تنويع مصادر الدخل الوطني.

وقال: «وصل عدد الرخص التعدينية سارية المفعول، الممنوحة للمستثمرين حتى نهاية عام ٢٠٠٥، نحو ١٢٠٠ رخصة، مُنحت لـ ٦٠٠ شركة ومؤسسة.